المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

قراءة تحليلية لحالة الجمود السياسية وتراجع الدعم الدولي في المشهد الليبي

إعداد / أ.د. كمال سالم الشكري
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

إن استمرار الأزمة الليبية يعود لعاملين الأول داخلي بسبب الجمود والتعنت للأطراف المحلية الفاعلة مع التضحية بمصلحة الدولة وعدم الجدية في موضوع إجراء الانتخابات .

أما العامل الثاني فهو خارجي يتمثل في ما يمر به النظام الدولي من أزمات استحوذ على اهتمام الأطراف الدولية والإقليمية ، كذلك الدور المتردد للبعثة الأممية واكتفاءها بإدارة الأزمة بدل البحث عن حلول لها .

حيث استغل الساسة بالداخل حالة الجمود لزيادة نفوذهم والاستمرار في مناصبهم مع بروز ملامح الجهوية والقبلية، مما أوجب البحث عن أسلوب جديد للتعامل معهم من قبل البعثة يعتمد على الضغط عليهم وإنزال العقوبات على الأطراف المعرقلة والمسببة في استمرار الأزمة .

أما بخصوص الانتخابات فرغم وصول العملية إلى صدور قانون انتخاب الرئيس وانتخاب مجلس الأمة ، إلا أن هذه القوانين كانت سبباً في الخلاف بين مجلس النواب والدولة ، بسبب عدم التوافق عليها في صيغتها النهائية ، مما ينعكس سلباً على الانتخابات وإمكانية إقامتها حتى الآن .

الأمر نفسه انتقل إلى السلطة التنفيذية سواء في الشرق أو الغرب ، فلا حديث عن موعد للانتخابات ، ولا قبول لأي طرح ينهي وجودهما ويشكل حكومة جديدة ، بل لم تقم حتى جلسات من أجل النظر في القوانين الانتخابية ، وإيجاد صيغة توافقية عليها من أي جسم من الأجسام السياسية ، وكأنها اتفقت جميعها على عدم إثارة هذا الموضوع من أجل استمرارها وبقاء أعضاءها في مناصبهم أطول فترة ممكنه .

للخروج من حالة الجمود هذه يجب الإسراع في تشكيل حكومة مصغرة لتقوم بالإشراف على الانتخابات التشريعية لإقرار مشروع الدستور وعرضه للاستفتاء الشعبي ، ولكن لآن هذه الخطوات تعني انتهاء الأجسام وحلها وبالتالي فقدان المزايا والحصانات والجاه والسلطان ، فقد اتفقت هذه الأجسام الخمسة ضمنياً على عدم تحقيق أي تقدم في هذا المجال .

فمجلس النواب بدل دعم حكومة مصغرة ، دعم حكومتين من خلال إقرار ميزانية ضخمة لهما ، كذلك عدم إقرار مسودة الدستور وعدم طرحها للاستفتاء العام ، هو عمل يهدد مسارات بناء الدولة المدنية، كذلك الحكومات لا ترغب في وجود دستور ، لأنه يحد من إمكانية قيامها بتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات ويحدد فترات عملها وصلاحياتها وهذا ما لا تريده، أما المجلس الأعلى لدولة فإجراء الانتخابات يعني نقل صلاحياته وإنهاء وجوده.

إن هذا التعطيل المتعمد للتصويت على الدستور تسبب بشكل خطير في تهديد الأمن القومي وسيادة الدولة ، من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية وأمنية واستثمارات اقتصادية تهدد الأمن والسيادة الوطنية ، بل قد تصل إلى تهديد حدود الدولة من خلال مطالبة بعض الأطراف الإقليمية الداعمة وبقوة لأحد طرفي المعادلة في ليبيا بمناطق حدودية يدعي تبعيتها له ، واستغلال أطراف إقليمية أحرى حالة الانقسام السياسي وادعاء أحقيتها في ثروات ليبيا النفطية من خلال إعادة ترسيم الحدود .

هذا الوضع خطير ويهدد سلامة إقليم الدولة ومقدراتها ، ولكن الأطراف المحلية غير مهتمة بكل ذلك حرصاً منها على استمرار علاقاتها الجيدة مع الأطراف الخارجية الداعمة لها ، لكي تبقى في السلطة وتستقوي بهذه الأطراف على خصومها .

في الوقت الذي انشغل المجتمع الدولي بالحرب الروسية الأوكرانية والحرب الإسرائيلي على غزة ولبنان ، عن ما يجري غي ليبيا ، وأصبح يتعامل مع الملف الليبي بحلول وقتيه الهدف منها عدم جر البلاد إلى نزاع مسلح غير مرغوب فيه حالياً ، مما ساهم في استمرار حالة الجمود .

لقد أصبحت الحالة الليبية ملف للتفاهمات الإقليمية من خلال تقديم التنازلات واقتسام المصالح والأهداف ، دون النظر لمصالح الدولة الليبية لا من الأطراف الداخلية ولا الأطراف الخارجية .

سيناريوهات محتملة :

هناك العديد من السيناريوهات في حال استمرت حالة الجمود منها : ـ

1 . إجراء تسوية سياسية منقوصة / بما أننا أكدنا أن الأجسام الخمسة الموجودة مستفيدة من حالة الجمود ، فعليه كل خطواتها القادمة لن تكون في صالح التغيير السريع والمنظم ، بل بالعكس أن الحلول التي ستتفق عليها هذه الأجسام ، في معظمها تحمل بذور فنائها ، أي أنها لن تكون مثالية ومتكاملة حتى يمكن انتهاكها والتنصل منها في أي وقت .

2 . استمرار الصدام والأمر الواقع / أي استمرار الانقسام المؤسسي والجهوي مع الاحتفاظ بمناطق النفوذ واستمرار الفوضى ، هو أمر شديد الخطورة لأنه يقرب من انقسام الدولة إلى دولتين أو أكثر.

3 . تحرك دولي قوي لفك الجمود / سيناريو متفائل لكنه يحتاج إلى تنسيق دولي من القوى الفاعلة ، وربما يغيب هذا التنسيق أو يتأخر بسبب الطرف الروسي الذي سيتخذ الملف الليبي للضغط والمساومة مع الدول الأوروبية وأمريكا .

4 . إجراء الانتخابات في فترة قريبة / يمكن تحقيق هذا الاحتمال في حال حدث توافق دولي مع ضغط على العناصر المعرقلة ، لكن يحتاج إلى فترة زمنية أطول من المتوقع .

5 . الصدام المسلح / ربما نصل إلى هذا السيناريو في حال فقدنا التوازن الموجود بين القوتين في الشرق والغرب ، فالشرق يتحكم في منابع النفط والغرب يتحكم في العاصمة رمزية الدولة ، وبالتالي هما محتاجين إلى بعض ، ولكن لو حاول أحدهما السيطرة على مصدر قوة الآخر فسيكون الصراع المسلح هو الاحتمال الأقرب إلى الواقع ، خصوصاً في حال عدم اهتمام الأطراف الخارجية بما سيحدث في ليبيا إذا لم تتعرض مصالحها للتهديد .

التوصيات

1. العمل على تعزيز الحوار الوطني بين الفاعلين السياسيين من خلال تأسيس منصة حوار شاملة.

2. ضرورة وجود ضغط دولي فعال من خلال تسهيل الحوار وتقديم الدعم والمشورة وفرض عقوبات على الأفراد المعرقلين.

3 . تطوير قانون انتخابي يكون متفقًا عليه من قبل جميع الأطراف.

4 . يجب أن تكون هناك آلية دولية لمراقبة الانتخابات لضمان شفافيتها ونزاهتها، مما يعزز ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.

5. ينبغي الإسراع في تشكيل حكومة مصغرة تتولى إدارة المرحلة الانتقالية وتكون مسؤولة عن تنظيم الانتخابات وإقرار الدستور.

6 . يجب العمل على استقلالية المؤسسات السياسية والقضائية لضمان عدم تدخل القوى السياسية في عملها.

7. يجب إطلاق حملات توعية لتعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين حول أهمية إجراء الانتخابات والمشاركة فيها .

8. يجب وضع استراتيجيات تنموية تركز على تحسين الظروف المعيشية، وتنفيذ مشاريع تنموية تستهدف المناطق الأكثر تضرراً مما يقلل من تفشي الفوضى ويعزز الاستقرار.

9. يجب أن تكون هناك دراسات مستمرة لتقييم تأثير التدخلات الإقليمية على الوضع الداخلي في ليبيا، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة.

خاتمة

تتطلب الأزمة الليبية نهجًا متعدد الأبعاد يجمع بين الحوار الداخلي والضغط الدولي، مع التركيز على بناء المؤسسات وتعزيز المشاركة الشعبية. إن فك حالة الجمود وتحقيق الاستقرار في ليبيا يتطلب جهودًا متكاملة ومستدامة، تتجاوز الحلول المؤقتة وتركز على مستقبل البلاد ومصالح شعبها.

وعلى الليبيين الانتباه إلى ما يحاك ضدهم من مؤامرات ، وأن يغلبوا مصلحة الوطن على مصالحهم الشخصية والقبلية ، وعلى دور الجوار معرفة أنها الخاسر الأكبر من تدهور الوضع الأمني في ليبيا ، وستكون ليبيا مصدراً للإرهاب والتطرف والتهريب والجريمة والهجرة غير الشرعية .